
الجزائر وشبهة صناعة الارهاب في تونس
تأليف: صابر النفزاوي
LIBYA

إهداء

إلى كلّ عقل سياسي ناضج ينظر فيرى ..

أهدي هذا الكتاب

تصدير

«كنت دائما اقول إنّ السياسة هي ثاني أقدم مهنة في التاريخ لكني بدأت أقتنع أنّها تشبه إلى حد كبير أقدم مهنة! »

رونالد ريغن

مقدمة

لا شكّ أنّنا إزاء لحظة ارتباك قصوى يعيشها النظام الجزائري المحاصر بالمياه المتحرّكة في كل من تونس والمغرب وحتى ليبيا رغم دموية المشهد هناك، فليس هناك متاجرة بشرف الحقيقة في القول إنّ حال النظام من حال بوتفليقة الذي يتمسّكون به ، نظام هرِم ، مريض ، لا ينتظر سوى رصاصة الرحمة التي لن تأتي إلا من شعب أخذ منه الحزب الحاكم أكثر ممّا يطيق حريةً وكرامةً وحسنَ بقاء ..

لكنّ أزمة النظام في الجزائر باتت من الضخامة بحيث لم تعد رقعة البلاد الشاسعة قادرة على استيعاب صراع أجنحته "الضخمة" من أجل البقاء ، لتدفع تونس على ما يبدو الثمن باهظا شغبا ورعبا ودماءً في وقائع سلّمنا وسنسلّم في بقية هذا الكتاب أنّها "إرهاب"تجاوزا لذلك المأزق النظري والسجال المتعلق بتعريف المصطلح المثير للجدل ..

فما نراه حقيقةً هو أنّه من الجائز تماما عقلا ومنطقا رمي المخابرات الجزائرية بالضلوع المباشر في صناعة الإرهاب لإثارة الفتن والقلاقل بالبلاد، فما نراه هو أنّ هذه الشكوك لها ما يبررها ،وبعيدا عن منطق نظرية تقول إنّ هناك ألفَ سبب وسبب يمكن أن يدفع بالنظام الجزائري إلى الكيد للتجربة التونسية ، وقبل تفصيل القول في هذه المسألة الحساسة أريد أن أسجّل هنا أنّي لست بصدد توجيه أصابع الاتهام إلى الجزائر لأن الاتّهام كما نعرف جميعا يحتاج إلى أدلة أو على الأقل إلى قرائن قوية، وما بحوزتنا لا يعدو أن يكون مجرد معطيات نظرية وبعض المؤشّرات البسيطة التي تبعث شئنا أم أبينا على الشك ،وتدفعنا قسْرا إلى الاشتباه بتورّط نظام القفازات السوداء مدعوما بالأزلام في الداخل في ما يحدث -أو على الأقل في ما حدث- في بلادنا.

لكن هذا الاشتباه بالدوائر الاستخبارية الجزائرية يجب ألا يجعلنا نقرأ "التطرف"بتطرّف فننظر إلى الإرهاب كظاهرة مصطنعة من ألفها إلى يائها وأنّ جهات سياسية تقف وراءها، قد يكون هذا الكلام صحيحا في جزء منه لكنّ التسليم الكامل به مجانب تماما

للصواب ، قطعا هناك "إرهاب"، هناك "خوارج" وهناك "بُغاة" يعملون على زعزعة أركان الدولة ويحرّكون مرحلة "النِّكاية"بمنطق الدفع نحو"مرحلة التوحّش"[1]،هذه حقيقة ،هناك فكر متنطّع متدفّق يستوطن عقولا كثيرة، هناك مجاميع إرهابية حقيقيّة أسهم في صنعها الداخل التونسي نفسه كما نسجت خيوطها وقوّت شوكتها أوضاع ملتهبة في الجوار الليبي والمحيط الإقليمي ككل..

صابر النفزاوي

زاوية الجديدي- تونس في 04 09 2015

[1]- "إدارة التوحش"مصطلح استخدمه أبو بكر ناجي أورده في مؤلّفه الخطير :"إدارة التوحش : أخطر مرحلة ستمرّ بها الأمّة"،هذا الكتاب يشرح فيه الكاتب بشكل مفصّل كيفيّة "إدارة"تلك الفوضى المفتوحة التي سيُخلّفها غياب الدولة بعد إسقاطها أو تغييبها وحلول "الجهاديين" محلّها، يعتبر الكاتب أنّ تلك المرحلة هي الأخطر لأنّها ستشهد انهيار كل مقومات "التنظيم السياسي"وستذهب بأرواح الآلاف ،"التحدي"في هذه اللحظة التاريخية العصيبة سيدور حول إنجاح "الانتقال"من حالة الانفلات الكامل إلى حالة الاستقرار في ظلال حكم الشريعة الإسلامية،يمكن القول إنّ مصطلح "التوحش"هنا قريب من مصطلح"الفوضى الخلاقة"الذي تحدّثت عنه "كوندوليزا رايس"ذات يوم من عام 2005 ،المصطلحان يقومان على ثنائية الهدم والبناء على اسس جديدة لكن بطبيعة الحال هناك اختلاف جذري في مستوى الخلفية الفكرية والإطار النظري المرجعي.

توطئة

شكّلت البلاد التونسية خلال الحقبة الاستعمارية ظهيرا شعبيا وقاعدةَ كرّ وفر للمقاومة الجزائريّة وقدّمت أحداث ساقية سيدي يوسف[2] حالة نموذجية لذلك الدعم اللامحدود القائم على ارتباط جسدي ونفسي عميق بين شعبين شقيقين ، وعندما نالت الجزائر استقلالها عام 1962 كانت الأجواء مهيّأة لإرساء علاقات سياسية متقدّمة بدأت بتوقيع اتفاقية دبلوماسية وقنصلية بين البلدين في 26 جويلية 1963 قبل تكوين لجنة كبرى تُعنى بالتنسيق المشترك لدعم التعاون الثنائي وترسيخه عام 1970 لتزداد العلاقات البينية متانة بعد انقلاب السابع من نوفمبر 1987 ووصول الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي إلى سدّة الرئاسة رغم التوتر العرَضي الذي ساد العلاقة إثر الانفتاح الذي شهدته الجزائر إثر أحداث أُكتوبر 1988 واعترافها الرسمي بشرعية نشاط الجبهة الإسلامية للإنقاذ ..

وبقيَت العلاقات التونسية الجزائرية على حالة من "الاستقرار" إلى حدّ الرابع عشر من جانفي 2014 عندما أخذت إرهاصات تغيير عميق في البروز ، وكان من الطبيعي أن ينظر النظام الجزائري شزْرا إلى ما يجري من تقلبات في الجوار التونسي ،إذ طفقت قياداته تتحدّث عن "ربيع جزائري" سبق الملحمة التونسية وهم يشيرون بذلك إلى أحداث 88[3] عندما أطلق الحزب الحاكم يد المجاميع الأمنية لتبطش بالمحتجين العزّل إلا من الإيمان بقضايا الحرية والكرامة والعدالة، لتتالى الحوادث والتصريحات وتتضافر القرائن والمؤشّرات على

[2]- قصفت فرنسا بلدة حدودية تونسية تُدعى"ساقية سيدي يوسف" يوم 08 فيفري 1958 في ما اعتُبر عقابا للتونسيين على دعمهم اللامحدود لإخوانهم في الجزائر الذين كانوا آنذاك لايزالون يرزحون تحت نير الاحتلال الفرنسي ،وقد خلّف الهجوم الغادر 68 شهيدا وعشرات الجرحى.

[3]- هي احتجاجات شعبية اجتاحت شوارع العاصمة الجزائرية وعددا من المدن الأخرى للتعبير عن الغضب العارم للحالة الاقتصادية المتردية التي وصلت إليها البلاد فضلا عن غياب التعددية السياسية ،وقد جوبهت الانتفاضة بقمع شديد لكنّها مع ذلك أجبرت الحزب الحاكم على الدخول في مرحلة انفتاح سياسي إذ يعود إليها الفضل في تنظيم أول انتخابات برلمانية حرة ونزيهة عام 1992 لكنّها كانت أحد الأسباب البعيدة في سنوات الجمر التي أعقبت انقلاب العسكر على صناديق الاقتراع التي كادت تقود الإسلاميين إلى اكتساح البرلمان.

ضلوع محتمل للنظام الجزائري في نشاط إرهابي تركّز بشكل مريب على حدودنا الغربية ووعورة التضاريس وحدها لا تبرّر هذا التركّز ..

ومن المفارقات التاريخية التي يردّدها المؤرّخون أنّ هناك تقليدا جزائريا يقوم على النظر إلى تونس كطرف "تابع" وأنّ الأخطار المحدقة بالبلاد التونسية كانت على مرّ التاريخ تأتينا من الغرب أي عبر الجزائر ، فقد تواطأ ماسينيسا "القسنطيني"مع الرومان ضد قرطاج كما تسلّل العثمانيون والمحتلون الفرنسيون إلينا من "المعبر"الجزائري !..

وبين الماضي والحاضر شكوك لا تُقاوَم وأسئلة تتزاحم في الرؤوس حول احتمال تورّط النظام الجزائري في صناعة الإرهاب في تونس ، احتمال صادم لكنّه جائز ومبرّر بل ومطلوب ولا يسع أيّ عقل سياسي ناضج إلّا أن يطرحه بجسارة لا تخلو من مسؤولية ،وهو ما سنحاول فعله في هذا الكتاب الذي نريده باعثا ومحفّزا على وضع جميع الإمكانات النظرية على طاولة البحث والوقوف عندها طويلا وعميقا تحليلا وتفكيكا ونقاشا ..

متلازمة "الاستثناء الجزائري"أو عقدة الإسلاموية

لا أخال عاقلين يختلفان حول حقيقة وجود دوافع سياسية تمنح "السبب الكافي" لجهاز المخابرات والأمن العسكري الجزائري لخلق التوتر في تونس، فسنوات الجمر في الجزائر تقف شاهدا على استعداء الجيش لما يسمى الإسلام السياسي فلم يشفع له انخراط الجبهة الإسلامية للإنقاذ في العملية الديمقراطية حيث انقلب "جنرالات فرنسا"بقيادة خالد نزار على شرعية صناديق الانتخابات التشريعية التي منحت الجبهة الإسلامية للإنقاذ (الفيس) 188 مقعدا من أصل 231 منذ الدور الأول لتنقدح بذلك شرارة العشرية السوداء في جانفي 1992 ولم يتوقف الأمر عند ذلك الحد بل إنّ العسكر قد تورط في إراقة الدماء في تلك الفترة لتأليب الجزائريين والرأي العام الدولي على الإسلاميين لتحويلهم من وضع المظلومية إلى "الظالمية"،ومادام ذلك كذلك فممّا لا يتنافى مع العقل والمنطق أن تقصُر المؤسسة العسكرية الجزائرية جهدها على عدم رؤية حزب ذي مرجعية إسلامية "صريحة"وهو يصل إلى الحكم مرة أخرى ويحقق نجاحات في دولة جوار مخافة انفكاك عقدة الإسلاموية التي صنعت حالة الاستثناء التي حالت وتحول دون عودة التيارات الإسلامية إلى الواجهة ويقف حجر عثرة أمام فرص دمقرطة الدولة الجزائرية ويُعطي فضلا عن ذلك شرعية مبنيّة على الخوف لحزب جبهة التحرير الوطني الحاكم،لذلك يبدو منطقيا تماما أن يعملوا على تعطيل مسار ديمقراطي قد يُفضي يوما ما إلى "استقرار" الحكم في يد حركة "إسلامية.."

فحزب جبهة التحرير الوطني F.L.N الذي يحكم البلاد منذ استقلالها عام 1962 يبدو متمسّكا بتلابيب السلطة ولو بمرشّح "متآكل"بلغ من العمر عتيا وأنهكه مرض منعه حتى من إعلان ترشّحه للرئاسة بنفسه عام 2014 ،اثنان وخمسون خريفا والحزب الحاكم يرفع عنوانا "مهترئا"هو عنوان الشرعية الثوريّة وكأنّ قيادة ثورة الثماني سنوات المجيدة تجعل احتكار الحكم واشتفاف الثروات حقا مشروعا وعلى الشعب أن يبارك ويرضى وإلا مسّه شرّ مستطير.

العنوان التي يتمترس خلفه النظام الجزائري هو الحفاظ على الاستقرار ،يريدون إقناع الجزائريين بأنّ بوتفليقة الذي وهن العظم منه هو الضمانة الوحيدة لأمن الجزائر ،وهذا الخطاب في حقيقته ماهو إلا تهديد مبطّن بإعادة البلاد إلى مربّع الترهيب الذي عانت منه خلال العشرية السوداء، فعندما يخاطب قايد صالح رئيس أركان الجيش خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة [2014] عددا من الطلبة بأحد المعاهد بالقول"عليكم احترام المسنين" فعلينا أن نفهم من ذلك دعوة ضمنية إلى انتخاب بوتفليقة وبعيدا عن استنتاج تدخّل العسكر في السياسة وفي توجيه إرادة الناخبين ،فالاستنتاج الأهم هو توجيه تهديد شبه مباشر مفاده ضرورة إعادة انتخاب الرئيس المنتهية ولايته لعهدة رابعة حتى لا تُضطرّ الدبابات إلى إحياء ذكرى الانقلاب الدموي على طريقتها، فالشعارات الإيديولوجيّة التي رفعها جمال عبد الناصر في مصر وصدام حسين في العراق ومعمر القذافي في ليبيا وحتى هواري بومدين في الجزائر...لم تعد تؤتي أُكلها وحلت مكانها شعارات براغماتية تنهل من معين التاريخ بما فيه من فواصل دموية بدأت منذ 19 جوان 1965 عندما انقلب العسكري بومدين على الرئيس المدني أحمد بن بلة حيث أخذت سطوة الجنرالات في الظهور والتمدّد ،دون أن ننسى أحداث 05 أكتوبر 1988 التي أتت في سياق اقتصادي تميّز بتقلّص الموارد المالية "بسبب سقوط أسعار النفط منذ منتصف الثمانينات وهو الذي يمثل حوالي 95% من عائدات الجزائر بالعملة الصعبة، إضافة إلى التبذير الذي عرفته بداية هذه العشرية في محاولة من نظام الرئيس الشاذلي (1991-1979) لتجاوز سياسة التقشف والندرة التي ميزت عهد الرئيس بومدين (1979-1965"[4] ،ورغم أنّ هذا الحراك الشعبي كان مثمرا إلى حد ما ورسم معالم انفتاح سياسي في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد إلا أن ثمنها كان باهظا بأكثر من 500 قتيل وآلاف المفقودين، وبطبيعة الحال يبقى الانقلاب على المسار الانتخابي أوائل التسعينيات الفاصل التاريخي الأكثر قسوة على الشعب الجزائري الذي دفع ثمن اختياره الجبهة الإسلامية للإنقاذ عبر صناديق الاقتراع.

لقد غدا التذكير بالماضي الأليم والتحذير من عودته سياسة متكاملة تهدف إلى ترسيخ عقدة"الاستثناء الجزائري"التي زرعت داخل الجزائريين ما نسميه "تحفظا مطلبيا" يحول

---

[4]- العياشي عنصر –التعددية السياسية في الجزائر:الخلفية العامة لعملية الانفتاح السياسي-1999-.

دونهم ودون أيّ إمكانية لإحداث تغيير حقيقي في بلد المليون ونصف شهيد بدعوى الحفاظ على استقرار هو في حقيقته عبارة عن "استقرار المقابر"لا استقرار طبيعي لمجتمعات تنبض بالحياة، وإذا كان النظام الحاكم بأمره في الجزائر مقتنعا إلى هذا الحد بهذا الطرح ؛فلماذا ينظّمون انتخابات أصلا؟لم لا يُبقون على رئيسهم وكفى الله المؤمنين شر القتال؟..أوليس الأمن القومي أهمّ وأولى من التداول على السلطة ؟ !!..

عمليات إرهابية بأصابع جزائرية "مفترضة!"

رأينا كيف نفى تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي تورّطه في حادثة الشعانبي[5] والتي أودت بحياة 8 جنود في بيان أصدره للغرض ونعرف جميعا مدى صدقيّة بيانات "التبني" و"التبرّؤ" التي يصدرها هذا التنظيم،و"براءة"القاعدة تعني شيئا واحدا في نظرنا وهو تورط جهة استخبارية أجنبية قد تكون الجزائر ..لم لا؟؟؟..فتلك المشهدة والمسرحة dramatisationالتي طبعت تلك العملية الإرهابية النوعية تشي بضلوع أطراف شديدة البراعة والتنظيم وذات قدرة عالية على تجنيد عملاء من داخل المؤسسة العسكرية و الأمنية التونسية أو حتى تجنيد شخصيات حزبية نافذة وهذه المقوّمات نستبعد توفرها في مجموعة شباب متطرف عالق في منطقة جبلية محاصرة من الجهات الأربع، فقد رأينا واقعة هوليودية بامتياز ..إطلاق رصاص ، ذبح، نزع بدل عسكرية، استيلاء على المؤن...وكل هذا يحدث دون سقوط ولو جريح واحد في صفوف الإرهابيين ،وفضلا عن هذا وذاك نود التذكير بأنّ ما حصل كان في منطقة عسكرية مغلقة يُفترض بأنّ درجة الرقابة فيها عالية بالقدْر الذي يجعل فرص "الاختراق المقرون بالاستعراض" ضئيلة جدا[6] !!..

ويأتي الهجوم الإرهابي الذي استهدف منزل عائلة وزير الداخلية شخصيا[7] ليثير تساؤلاتنا الحائرة ويعزّز شكوكنا، فكيف لمنطقة عسكرية مغلقة أن تجري داخلها هذه العملية النوعيّة بتلك الطريقة الهوليوديّة :استهداف منزل وزير الداخلية من قبل أكثر من 15 شخصا أطلقوا النار لوقت طويل نسبيا في منطقة تحت الرقابة الأمنية المشدّدة وفي وقت غير مفاجئ بالمرة بالنظر إلى ما يحدث في ليبيا وانعقاد مجلس الأمن الوطني منذ أيام قليلة دليل كاف على أنّ العمليات الإرهابية مرتقبة ثم إن اجتماع القمة ذاك يعني ببساطة استنفارا أمنيا لاحقا من شأنه أن يمنع -أو يُفترض به أن يمنع-أيّ عمل بحجم ذلك العمل المسلّح الرهيب الذي تمّ تنفيذه ببراعة لافتة ، ولا يفوتنا أن نسجّل مشاركة جزائريين في العملية الأخيرة

---

[5]- تاريخ العمليّة 29 جويلية 2013.

[6]- المنطقة العسكرية المغلقة لا تعني استحالة التسلل والاختراق فذلك جائز غير أنّ وجه الغرابة يكمن في "الاختراق المقرون بالاستعراض" !..

[7]- تاريخ العمليّة 28 ماي 2014.

وفي عمليات سابقة حسبما وردنا من معلومات رسميّة فقد نمى إلى علمنا وجود جزائريين اثنين من اصل خمسة إرهابيين شاركوا في عملية جندوبة النوعية.!



شعانبي الشعانبي

وتعود نقاط الاستفهام لتُرسم من جديد حول عملية الكاف[8] حين تمّ استهداف حافلة عسكرية في منطقة سبق تمشيطها بعد بلاغات بوجود نشاط مريب في غابات نبّر، كما تم الهجوم ببراعة فائقة لم يشهد سقوط قتلى أو جرحى من بين المجموعة الإرهابية كما لم يُقبض على ايّ منهم رغم عملية التعقّب، وهو مايشي بكفاءة كبيرة في التنفيذ ترقى إلى أكثر العمليات الاستخبارية مهارة ودقةً..!

[8]- تاريخ العمليّة 05 نوفمبر 2014.

لو عدنا إلى العملية الإرهابية في منطقة طويرف بالكاف[9] التي ذهب ضحيتها عون الحرس حسن السلطاني نستشعر نزعةً واضحة للتمويه والتضليل عبر الإيحاء بتعرض الجماعة الإرهابية لتلك "الضائقة المالية" التي شنّف بها الخبراء العسكريون أسماعنا ويأتي هذا التضليل لإقناعنا بأنّها مجرد شرذمة هائمة على وجهها في الجبال تكرّ وتفرّ ولا تتلقّى أموالا من الخارج أو دعما لوجيستيا من جهة استخبارية واضطرت إلى الخروج من معقلها حتى تجلب المواد التموينية اللازمة، ومؤشرات عديدة تثير الشكوك وتقدح الأسئلة الحائرة:

-عدد كبير وازياء عسكرية : 15 عنصرا إرهابيا يرتدون أزياء عسكرية ويمتطون سيارة إيسوزو سوداء وهي وسيلة التنقل الكلاسيكيّة لدى المجموعات الإرهابية في منطقة تعرف إجراءات أمنية مشددة.

-سطوا على محلين واستولوا من أحدهما على مواد غذائية بقيمة 475 دينارن ولم يدفعوا سوى 105 دنانير ولو كانوا فعلا يمرون بأزمة مالية لما دفعوا فلسا واحدا بما أنّ"الكافر يحل دمه وماله وعرضه والفاسق يحل ماله عند الضرورة"وفقا لأدبياتهم أما أن يدفعوا بعضا من المال فهذا "التبعيض" يبدو مصطنعا وغريبا خاصة أنّ الجماعات الإرهابية المتحصنة في جبال الشمال الغربي عوّدونا على الدفع بسخاء للباعة -هناك مِن باعة "خبز الطابونة"مثلا من تأكّد تسلّمه ل100 دينار عن كل 5 خبزات يقدمها..وقد ثبت ايضا أنّ سائقي سيارات الأجرة يحصلون على مقابل مرتفع لقاء إنزال بعض العناصر المشبوهة من الجبل إلى وسط المدينة وهذا طبعا طبقا لشهادات شهود عيان وإفادات رسمية موثقة ..، ومن بين مظاهر التصنّع والتكلّف الاستيلاء على شرائح الهاتف الجوال، لماذا يستولون عليها وهم يعرفون أنّها لن تكون صالحة للاستعمال فور التبليغ عنها!!؟..ربما يعترض معترض فيقول إنّ هذه الشرائح ستُستخدم في التفجيرات الإرهابية وليست للتواصل ..صحيح؛ لكنّ الصحيح أيضا أنّ عمليات التفجير عن بُعد تحتاج إلى شرائح صالحة للاستعمال حيث يعمد الإرهابي إلى الاتصال برقم الشريحة الموصولة بالعبوّة الناسفة فيحدث بذلك التفجير..

[9]- تاريخ العملية 30 نوفمبر 2014.

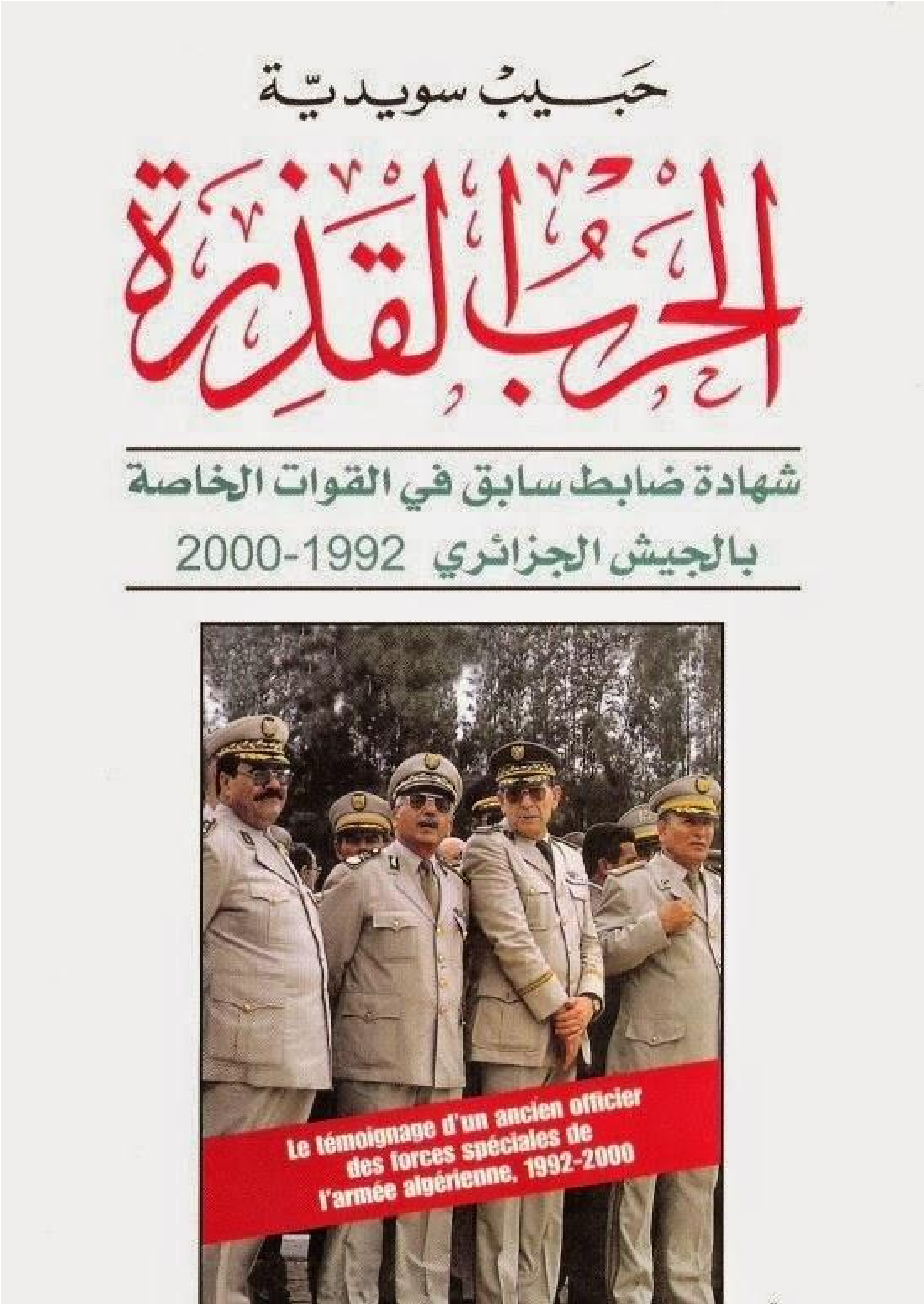
مجازر الجيش الجزائري في العشرية السوداء

تكرر وزارة الداخلية التونسية إسطوانة مشروخة مفادها:"الجماعات الإسلامية الجزائرية المتطرّفة تستغل خبرتها الكبيرة التي كسبتها في العشرية السوداء"..فهل ثبتت صحة نسبة العمليات الإرهابية في ذلك الوقت إلى تلك الجماعات ؟ألم تتورط الاستخبارات العسكرية الجزائرية على الأقل في جزء من تلك المجازر؟...أدلة كثيرة أشارت إلى تورط الدي آر آس فيها ،فكيف يهاجم الإسلاميون مناطق صوّتت بأغلبية ساحقة لفائدتها في الانتخابات التشريعية؟..!!!

علاوة على ذلك أحيلكم على تقرير منظمة العفو الدولية الذي يتحدّث عن قرية الرايس حيث لقي ما لا يقلّ عن 300 جزائري حتفه ذبحا على يد مسلّحين يوم 28 أوت 1997 ،جاء في ذلك التقرير الصادر في شهر نوفمبر من السنة نفسها أنّ تلك القرية القصيّة الكائنة في ولاية الأربعاء تقع على بُعد 3 دقائق من مركز للدرك الوطني وعلى مسافة 4 دقائق فقط من ثكنات سيدي موسى وما من أحد تحرّك لإنقاذ الأهالي !!!.. ومنا من يتذكّر ما نقلته جريدة"LE MONDE" الفرنسية عن أحد الشباب[10] ،فقد أكّد الشاب أنّه توجّه إلى أحد مراكز العسكر ليُخبرهم بما يحصل في قريته فلم يسمعوا له بل عمدوا إلى الاعتداء عليه بالعنف !!!.. نتذكّر كذلك مذبحة"بن طلحة"وكتاب"من قتل في بن طلحة؟"لأحد الناجين القلائل من المجزرة التي أودت بحياة 400 شخص وهو نصر الله يوس الذي عدّد حوادث ونقل شهادات تؤكّد ضلوع الجنرالات في تلك المحرقة...ليس هذا كل شيء فما خفي كان أعظم وأفظع وأشنع.. ولتعودوا إلى كتاب "الحرب القذرة"للعسكري السابق الملازم حبيب سويدية الذي يقول فيه بالحرف: " أُمر المجندون بالبقاء على التل بينما ذهب25 من الجنود المحترفين إلى القرية، وطلبوا من المجندين عدم التحرك إلا إذا تلقوا إشارة نارية، وبعد ساعتين عاد الجنود في مظهر مختلف تماماً كانوا يضعون لحى مصطنعة، وثيابهم قذرة وقد تعطروا بعطر المسك الذي يستخدمه الإسلاميون عادة، وباختصار كانوا متنكرين بأعضاء الجماعة الإسلامية !!!"..

---

[10]- عدد يوم 11 نوفمبر 1997 في الصفحة العاشرة.



غلاف الترجمة العربية لكتاب حبيب سويدية الشهير: "الحرب القذرة"

وينقل موقع "قدس بريس"عن رجل المخابرات المنشق كريم مولاي قوله: "لقد شاركت بطريقة أو بأخرى في العمليات الإرهابية التي شهدتها الجزائر في تسعينيات القرن الماضي، حيث كنت دليل المخابرات العسكرية للوصول لعدد من الشخصيات وكنت الجهة التي تزودهم بالمعلومات، وشاركت في الحواجز المزيفة والاغتيالات والاحتيالات التي كانت تمارسها الاستخبارات وتنسبها للجماعات الإرهابية، وكنت عين المخابرات على الأنشطة الطلابية والثقافية والجمعيات، وكنت طرفا في الاغتيالات والتهديد بالتصفية الجسدية، وقد كنت شاهدا على تصفية بعض الأشخاص، لكنني للتاريخ لم أقتل أحدا، وكمثال على ذلك كنت شاهدا على اغتيال عميد جامعة باب الزوار الدكتور صالح جبايلي بالرصاص في 31 أيار (مايو) 1994، وهو الاغتيال الذي تم اتهام أستاذ الرياضيات في الجامعة يومها سعيد مولاي به، وقد تم اختطافه في عملية كنت مشاركا فيها، من سيارته الرمادية اللون من نوع بيجو 505، حيث كان برفقة ولده الصغير وعمره تقريبا 9 سنوات، قبل أن تأخذه مجموعة أخرى كانت في انتظارنا إلى مكان مجهول، وتعرض لتعذيب شديد وصل حد اقتلاع لحيته اقتلاعا، قبل أن يتم الكشف بعد عامين في سجن الحراش الذي قضى به أربعة أعوام."



الجنرال خالد نزار المتهم بارتكاب جرائم حرب

وفي استعادة للماضي الأسود للعسكر كتب الدبلوماسي الجزائري السابق والمعارض الحالي زيتوت مقالا يحمل عنوان"خلطة الإرهاب العجيبة"نذكر في ما يلي مقتطفات منه:

"عندما أراد جنرالات الجزائر، أن تتوقف المظاهرات السلمية المناهضة للإنقلاب، في الأيام الأولى التي تلت انقلاب 11 يناير 1992، قاموا ببعض الأشياء "البسيطة" ومنها:
-1اغتالوا عددا من عناصر الشرطة المحبوبين بين زملاءهم...فشعر عناصر الشرطة أنهم مستهدفين جميعا فأصبحوا أشد تنكيلا وقهرا لمن يقع في أيديهم...
-2 كانت عناصر "الأمن" من شرطة ودرك ومخابرات، تدخل بعض الأحياء الشعبية فتلقى القبض على من يجدون من الشباب ويؤكدون أنهم سيعودون مرة أخرى للبحث عن الآخرين... فيهرب باقي الشباب إلى أماكن مختلفة، بما فيها الجبال...
-3كانت الجرائد تمتلئ بأخبار الإرهاب الذي "سيملأ شوارع الجزائر رعبا ودماء ويحولها إلى أفغانستان إذا لم يتصد الوطنيين والأحرار لهذا الخطر الداهم..."...
وما هي إلا أسابيع وتلاشت المظاهرات السلمية، وبدأت "دورة الإرهاب" التي تستمر لحد اليوم...
ولتظهر مجموعات "إسلامية" مسلحة، كانت تزداد عددا يوما بعد يوم، وفي نفس الوقت، يتعاظم تشددها ويسهل إختراقها ويكبر...
ومن بين ما أنتجته تلك "الخلطة البسيطة العجيبة"، بلدا مدمرا نفسيا وإجتماعيا وأخلاقيا وإقتصاديا وسياسيا...
ناهيك عن أكثر من 200.000، قتيل ومئات الآلاف من الجرحى والمعتقلين والمشردين والمهجرين...
رغم كل ذلك لم يتأثر الحكام إلا قليلا...وبقي "النظام شامخا" بل وأصبح مدرسة منها يستفاد ومن خبراتها تتعلم الدول...
وتستمر "الخلطة" في إتيان مفعولها في كل المنطقة العربية طبعا مع بعض الإضافات والتحسينات حسب الظروف والأوضاع والأزمنة"..

هذا غيض من فيض التاريخ الأسود لغلمان فرنسا من كبار العسكريين الجزائريين من الجنرال خالد نزّار وعصاه الشهيرة[11] إلى الفريق أحمد قايد صالح وما بينهما من بيادق الضباط والقادة القتلة المجرمين الفاسدين والمفسدين..



إحدى الصور النادرة للجنرال توفيق (محمد مدين)



قايد صالح

ومن عجائب الأمور أن يُلقيَ البعض باللائمة على الإسلاميين ويعتبرهم مسؤولين عن تلك العشرية السوداء التي عرفتها الجزائر والحال أنّ المنطق السليم يفترض تحميل المسؤولية

[11]- خالد نزار في مذكّراته :"هذا ما قاله لي الملك فهد بن عبد العزيز عن الإسلاميين العصا ثم العصا ثم العصا".

على المبادئ بالفعل لا على من يرد الفعل في إطار حق وواجب الدفاع عن النفس ،وعندما دولة على أخرى وتشتعل بينهما حرب لا يمكن أن نقول إنّ جميع الأطراف مسؤولة ،المسؤول هو المعتدي الأول ،الجيش الإسلامي للإنقاذ قام بتجاوزات لا ننكرها لكنّها لا تضاهي عُشُر ما فعله الجيش النظامي بشعبه ..

ليبقى السؤال بعد كل ما تقدّم : كيف نبرّئ جيشا قتل شعبه من قتل شعبنا؟ !! ..

الجزائر وهاجس تصدير الثورة

ليس هناك تحريف أو"متاجرة بشرف الحقيقة"في القول إنّ النظام الجزائري متخوّف من هبوب رياح الربيع العربي عليه لذلك يمكننا التفكير ولو على وجه الاحتمال في إمكانية انخراطه في محاولات عرقلة المسار الانتقالي في تونس ،وبهذا المعنى فإن غياب دولة ديمقراطية على الحدود هو مصلحة جزائرية، وما يمكن أن يكون قد غذّى هذه التخوفات من "تصدير الثورة" هو ما ارتكبته الدبلوماسية التونسية من "أخطاء"، فأول زيارة خارجية قام بها رئيس الجمهورية السابق المنصف المرزوقي كانت إلى ليبيا ثم المغرب في "تجاهل"للجزائر التي زاد ارتيابها وارتباكها ما دفعها (ربما) إلى العمل على وقف مسار الدمقرطة المتسارع في تونس، ففضلا عن تلك السقطات السياسية عُرف عن الرئيس التونسي ارتباطه بحبل سُرّي نفسي مع المغرب التي قضى فيها ثلاث سنوات أيام الشباب كما يعيش فيها 3 من إخوته غير الأشقاء (من أم مغربية) كما أنّ والده عاش واشتغل طويلا بها إلى أن قضى ودُفن على ارضها بالتحديد في مقبرة الشهداء في «باب دكالة» بمراكش ، وعندما نضع هذا المعطى إلى ما نعرفه من توتر جزائري-مغربي "تاريخي"من حرب الرمال إلى قضية الصحراء الغربية يمكننا ملامسة حجم التوجس الذي يمكن أن ينتاب دولة الجنرالات من طبيعة "التحولات"المتسارعة في الجار التونسي ، إلى درجة دفعتها إلى محاولة التشغيب على زيارة الملك محمد السادس لتونس في نهاية شهر ماي 2014 عندما أوعزت لبعض "البيادق" الصحفية التونسية بالحديث عن "إهانة"لقيَها المرزوقي من العاهل المغربي بعد إعراب الأول عن رأيه في "البوليساريو"[12]،وليس أدل على وجود المؤامرة والدسيسة السياسية من أنّ المواقع التونسية نفسها التي تحدّثت عن "الخلاف المزعوم"كانت قد تحدّثت قبل الزيارة عن إلغائها لأسباب دبلوماسية (من بين هذه المواقع "بيزنس نيوز")..

[12]- الجبهة الصحراوية المسلحة لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب والمعروفة بجبهة البوليساريو ، أُسّست عام 1973 وتسعى إلى اقتلاع استقلال الصحراء الغربية عن الرباط.

وحين يقول وزير الداخلية السابق لطفي بن جدو"إن الجزائر تنفست الصعداء لما عرفت أن تونس لن تصدّر لها الثورة"فهذا يعني أن هاجس "الثورة المصدّرة"ينتمي فعلا إلى "المفكّر فيه"سياسيا، ونستحضر في هذا السياق دور هذا الهاجس المشروع في إشعال فتيل الحرب الإيرانية العراقية عقب اندلاع الثورة الخمينيّة في طهران ، وقبل ذلك نستحضر المثال اليمني وكيف وقفت المملكة العربية السعودية في وجه ثورة 26 سبتمبر[13] [1962-1970].

وما يعضُد ما سبق بيانه التصريح الذي سبق أن أدلى به الوجه البارز في الحزب الجزائري الحاكم عبد العزيز بلخادم حين قال:"الجزائر لن تقف صامتة لو حاولت حركة النهضة أو غيرها تغيير النموذج المجتمعي التونسي والجيش الجزائري لن يسمح بإراقة دم تونسي واحد"ويعكس هذا الكلام توثّبا جزائريا للتدخل في مجريات الأمور في تونس ..

[13]- ثورة 26 سبتمبر أو حرب شمال اليمن الأهلية هي ثورة قامت ضد المملكة المتوكلية اليمنية تحوّلت إلى حرب أهلية دامت 8 سنوات بين الملكيين والجمهوريين الموالين للجمهورية العربية اليمنية.

سذاجة الاحتجاج بالتنسيق الأمني المشترك

أمّا الحديث عن التنسيق الأمني بين الطرفين التونسي والجزائري ووجود أكثر من 11 ألف جندي جزائري على الحدود للتدليل على براءة المخابرات العسكرية الجزائرية ممّا يحدث فلا نراه في طريقه، فقد يكون كل ذلك في إطار المخطط الشيطاني ذاته القائم على التمويه والمغالطة ،فرفض تقديم المعونة الأمنية كان سيكون غباء سياسيا وتثبيتا فاضحا لتهمة الضلوع في خلق بؤرة ساخنة في الدولة التونسية، بالإضافة إلى ذلك قد يكون التنسيق الأمني نفسه مطية للتغلغل صُلب المؤسسة العسكرية والأمنية التونسية وسيكون ذلك مفيدا على صعيدين: على صعيد الجاسوسية وجمع المعلومات ،وكذلك على صعيد استقطاب عملاء جدد..

وذلك في تطبيق كلاسيكي لما يُسمّى استخباريا "الاختراق عبر الواجهات" حيث يقع الدخول من البوابة الأمنية من أجل الوصول إلى معلومات حساسة ومعطيات دقيقة يتمّ استغلالها لاحقا في "المهام القذرة" ..

ثم إنّ ثنائية الدعم المعلن والتآمر الخفي معروفة وليست جديدة على عالم الاستخبارات ،والأمثلة على ذلك كثيرة من ذلك مثلا دعم واشنطن لطرفيْ النزاع في الحرب العراقية الإيرانية وفضيحة إيران كونترا الشهيرة ..

كما أنّ تدريب الجزائر لضباط تونسيين يمكن أن يكون أداة للتجنيد المباشر ..

أمّا الاحتجاج بالمبادرات الأمنية الجزائرية وتزويد تونس بمعلومات مهمة عن مواقع الإرهابيين فلا يرتقي إلى مرتبة الدليل على براءة ذمة الجزائريين فعلاوة عن إمكانية أن يكون ذلك من قبيل التمويه والتعمية قد يكون قرينة ما على تورطهم في زرع البؤر الإرهابية فما من زارع إلا عرف أين زرع !..

أما عن تشكيل غرفة عمليات مشتركة فهو يمثّل فرصة سانحة للطرف الجزائري حتى يعبث بالمنظومة الأمنية التونسيّة وتوجيه بوصلتها الوجهة التي يريد من خلال تزويدها بمعطيات

مغلوطة أو"معدّلة"مستفيدا من سُمعته كبنك معلومات ، والمعروف أنّ من يملك المعلومة يملك الميدان كما يُقال !..

ثمّ كيف نفهم إقدام السلطات الجزائرية على غلق حدودها مع تونس عام 2013 فيما أبقتها مفتوحة مع كل من ليبيا ومالي رغم أنّ الوضع فيهما يتجاوز حالة الانكشاف الأمني إلى "الدولة الفاشلة"؟ !!..،أعتقد أنّ هذا الإجراء مسرحي بامتياز يهدف إلى التمويه وامتصاص الاتهامات المتصاعدة ضدها آنذاك..

فساد الاحتجاج بأنّ أمن الجزائر من أمن تونس

أما بالنسبة إلى القول إن المنطق السليم يفترض تأمين الحدود والحرص على جوار آمن وبالتالي الجزائر براء من إثارة البلبلة في جارتها الشرقية خاصة أن بقية حدودها غير آمنة باعتبار توتر الأوضاع الأمنيّة في مالي والنيجر جنوبا وفي ليبيا شرقا إضافة إلى توتر العلاقة مع المغرب والحدود المغلقة منذ 1994 ...كل هذا الكلام سليم تماما من الناحية النظرية لكن التاريخ علّمنا أن الحسابات الحزبوية والسياساوية والإيديولوجية غالبا ما تُفضي إلى انتهاج سلوك يعود بالوبال على الأمن "القومي" -الوطني-، فهل كان انقلاب العسكر على الديمقراطية في الجزائر ورمي البلاد في أتون حرب أهلية ضارية يستجيب للمنطق السليم؟؟؟..وهل كان المنطق السليم يسوّغ لصدام حسين شن حرب على إيران؟؟؟ هل كان المنطق السليم يشرّع غزوه للكويت؟؟؟ وهل كان المنطق السليم يبرّر انقلاب الجيش المصري على أول رئيس منتخب ديمقراطيا؟؟؟... وهل كان دعم الرئيس الليبيري تشارلز تايلور لمتمرّدي سيراليون من أجل الماس منطقيا؟؟..،وهل كان من المنطق أن يتحرّش الرئيس الأوغندي عيدي أمين دادا بدول الجوار؟؟؟.. وهل أنّ قمع الاحتجاجات الشعبية بالحديد والنار في ليبيا وسوريا واليمن (...) ممّا ينسجم مع منطق الأمن القومي ؟ !.. وأخالكم تتذكّرون ما درسناه عن تلك الأخطاء التاريخية التي ارتكبها هتلر قبل الحرب العالمية الثانية بميوله الإمبريالية وأثناءها حين أقدم على غزو الاتحاد السوفييتي في عملية انتحارية خالصة..

تقوم وقائع التاريخ وحقائقه شواهد على غلبة المنطق السلطوي على أنظمة الاستبداد ، إذ كثيرا ما تطغى على تفكير الساسة سياسة الأرض المحروقة ، سياسة "أنا وبعدي الطوفان"،حيث يحصر الحاكم همّه في الحفاظ على كرسي الحكم مهما كلّفه الأمر ، حتى لو أشعل حربا أو أباد شعبا، ويتعزّز هذا النمط من التفكير المركزي حين يتعلّق الأمر بالمنطقة العربية حيث يحرص الحاكم على الإبقاء على حالة التماهي بين النظام والدولة ويوم يخرج الشعب ليُسقط النظام يجد نفسه قد أسقط الدولة بمؤسساتها ، وما قاله لويس الرابع عشر على وجه المجاز يقوله الحكام العرب على وجه الحقيقة"أنا الدولة والدولة أنا" ! ..

ربما يكون القول إنّ أمن الجزائر من أمن تونس صحيحا إذا حملناه على معنى ضرورة نسف المسار الديمقراطي التونسي وتعبيد الطريق لعودة النظام البوليسي الأمنوي "القادر" على تأمين الحدود الجزائرية بيد من حديد !..

أليس من باب أولى وأحرى أن تكيد الجزائر للمغرب؟



هناك أيضا من يدافع عن النظام الجزائري بالتساؤل أليس من باب أولى وأحرى أن تكيد للمغرب التي تربطها بها علاقة عدائية صنعتها قضية الصحراء الغربية ؟..أجيب فأقول ..صحيح وقد كان ..ألم تتورط الجزائر في عمليات إرهابية في الاراضي المغربية ؟،،ألم يُقرّ من خطّط لتفجير فندق آسني في مراكش[14] عام 1994 التي نفذها 3 جزائريين حاملين للجنسية الفرنسية ؟أليست المخابرات الجزائرية ؟،،فقد أقرّ عميل الاستخبارات الجزائرية كريم مولاي بذلك كما اعترف بتورط الجزائر في عدة عمليات أخرى تستهدف أمن المغرب ووحدته الترابية والوطنية وممّا نُقل عنه قوله: "لقد كلفتني المخابرات الجزائرية بالسفر إلى المغرب في نيسان (أبريل) من العام 1994، والعمل على إحداث اختراقات أمنية هناك سعياً لإحداث بلبلة أمنية في المغرب، وهو ما فعلته، حيث سافرت واتصلت بأحد الأصدقاء المغاربة، وكان يعمل ضمن الأمن في مدينة الراشدية، الذي ساعدني في التعرف على مدير مركز الاتصالات السلكية واللاسلكية في مراكش، وهذا الأخير ساعدني هو الآخر في التعرف على عدد من الجزائريين المقيمين في مراكش وأصدقهم المغاربة في الدار البيضاء، ممن ساعدوا جميعا في تهيئة الأجواء بالكامل لأحداث فندق آسني في آب (أغسطس) عام 1994.[15]"

لقد ضلع النظام الجزائري فعلا في عمليات تخريبية في المغرب، ولما ثبت عدم جدوى تلك الهجمات توقف عن سلك ذلك المسلك وارتأى خوض حرب دبلوماسية على الرباط ،كما

[14]- أول هجوم إرهابي على الأرض المغربية يوم 24 أوت 1994 ، أسفر عن مقتل عدد من السياح الأجانب اتّهمت إثره الرباط المخابرات الجزائرية بالتورط في العملية وفرضت التأشيرة على الجزائريين لترد الجزائر بغلق الحدود.

[15]- جاء ذلك في حوار خصّ به الموقع الإلكتروني "القدس بريس"عام 2010 .

يجب ألا ننسى أنّ حجم التوتر السياسي قد تقلّص إلى حد ما مع تولّي "محمد السادس" العرش الملكي الذي حاول –شخصيا- التقارب مع الجار الجزائري أكثر من مرة سواء من خلال الخطب والتصريحات أو الرسائل البينية ..

ومازال جنرالات الجزائر يدعمون إلى الآن جبهة البوليساريو المعادية للمغرب حيث تحدّثت مصادر مختلفة (من بينها تقارير جزائرية) عن مبلغ يتجاوز 200 مليار دولار قام النظام الجزائري بتخصيصه لمسلّحي الصحراء الغربية المطالبين بالاستقلال عن الرباط وذلك على مدى 40 عاما (منذ 1976) وهو الرقم الذي تحدّث عنه الكاتب الجزائري المعارض أنور مالك في حوار أجرته معه الصحفية وفاء إسماعيل عام 2008 ..

كما كتب الصحفي المتخصص في قضايا الدفاع "بيو بومبا"يقول:"إنّ استراتيجية المخابرات الجزائرية قد تكون ضالعة في الأحداث التي ميزت تفكيك مخيم اكديم إيزيك "التي تعرض فيها 12 من أفراد قوات الأمن المغربية غير مسلحين للقتل بأبشع الطرق على يد ميليشيات للبوليساريو على علاقة بجهاز المخابرات والأمن الجزائري[16]."

[16]- **المقال نشرته الصحيفة الإيطالية "إل فوغليو"في شهر أوت 2015.**

منظومة فاسدة تسند رئيسا صوريا



غني عن البيان أنّ القيادات العسكرية الجزائرية تسند نظاما متآكلا ساقطا متساقطا على رأسه رئيس صوري مُقعد في تشبّثهم به دليل وشاهد وشهيد على "الأبعاد الأسطورية" لفسادهم الذي يلتمسون غطاء سياسيا له،ذلك الفساد "المتدفّق"تحدّث عنها موقع"ويكيليكس"منذ أشهر عند تسريبه لوثائق وزارة الخارجية الأمريكيّة، وقد كان زعماء الجيش والمخابرات وأساطين المال والأعمال ومازالوا يدا بيد مع شقيقي بوتفليقة سعيد وعبد الغني في طريق نهب ثروات البلاد والعباد.. ونحن نتحدّث عن "ملاحم" النظام الجزائري ضد الشعب والأمة لا نستطيع أن نسكت عن الحديث عن علاقة نظام بوتفليقة –أو بالأحرى نظام الجنرال توفيق-بالكيان الصهيوني وفي هذا السياق نستحضر مرة أخرى الوثائق المسربة للخارجية الأمريكية حيث كشفت"ويكيليكس"عن لقاء انعقد في جنيف يوم 13 ماي 2009 على هامش اجتماع اللجنة التحضيرية لندوة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وكان من بين الحضور المسمّى "إدريس الجزائري"سفير الجزائر لدى الأمم

المتحدة الذي نُقل عنه قوله:"سأكون سعيدا بأن أضع نفسي تحت تصرّف الإسرائيليين فيما يتعلّق بجهود نزع السلاح في منطقة الشرق الأوسط" !!!وبطبيعة الحال ذلك التصريح لم يكن مجرد مبادرة شخصية بل كان يعبّر عن سياسة نظام عميل..،وطبعا لا يمكننا نسيان تلك المصافحة الساخنة بين بوتفليقة وباراك على هامش جنازة العاهل المغربي الحسن الثاني. وعندما يصل الأمر بوزير الأوقاف الجزائري إلى القول:"لا يمكن الصلاة خلف إمام لا يدين بالولاء التام للنظام!"ندرك حجم المأساة التي يعيشها الشعب الجزائري الشقيق في ظل نظام متألّه ودولة مختطفة.. فهل يُعقل تبرئة نظام بهذه المواصفات مما يحدث في تونس من إرهاب؟..

وما قضية سوناطراك ليست إلا شجرة تخفي غابة من قضايا الفساد في القطاع العام فمايزال التحقيق جاريا في قضية الطريق السيارة شرق-غرب الذي تورّطت فيه 7 شركات أجنبية إلى جانب شخصيات من أعلى هرم الدولة، فقد ذكر موقع "العربي الجديد"في تقرير حمل عنوان" الجزائر تغرق بفضائح الفساد: صراع بوتفليقة والاستخبارات" أن « مجمل قضايا الفساد المفتوحة مرتبطة بشخصيات مقربة، ومحسوبة على الفريق الرئاسي، كوزير الطاقة شكيب خليل ووزير الصناعة السابق عبد الحميد تمار الذي ورد اسمه في قضية فساد كبيرة في شركة النقل البحري، ووزير الأشغال العمومية سابقاً والنقل حالياً عمار غول، إضافة إلى شبهات فساد تتصل بوزيرة الثقافة السابقة خليدة تومي، ووزيرة الثقافة الحالية نادية لعبيدي، وهي قضايا ما تزال قيد المحاكمات والتحقيقات. إضافة إلى ما تم الكشف عنه أخيراً بشأن عقارات وأملاك ظهرت ملكيتها في العاصمة الفرنسية باريس لوزراء ومسؤولين في الحكومة الجزائرية، بينهم وزير الصناعة عبد السلام بوشوارب، ورئيس الحكومة عبد المالك سلال، ووزير البيئة السابق شريف رحماني»! ..

كما رشحت معلومات تؤكّد أنّ المدعوّ فريد بجاوي أحد أقرباء وزير الخارجية الأسبق محمد بجاوي يملك عمارتين في الدائرة الباريسية رقم 16 فضلا عن" يخت راق اعتاد الرسو به في

ميناء "كوت دازو" في جنوب فرنسا. وحسب البطاقة التقنية لليخت الذي صنع في إيطاليا، فإن سعر الكراء كان لا يقل عن 150 ألف أورو للأسبوع" [17]! .

وفي رسالة إلى النائب العام الجزائري ورئيس جهاز الاستخبارات وجّه حسين مالطي المسؤول الجزائرى السابق في قطاع النفط اتهاما صريحا إلى شقيق الرئيس سعيد بوتفليقة بالتورط في الفساد على نطاق واسع واعتبره أحد مسؤولي عصابة المافيا الجزائرية..

وحتى لويزا حنون الأمينة العامة لحزب العمّال المحسوب على المعارضة الكرتونية نعَت على السلطة خلوّ خطابها من الالتزام بمقاومة الفساد الذي أنتج بطالة بنسبة لا تقل عن 21.5% بين الشباب [أقل من 35 سنة] حسب تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2013 ..

ولاشكّ أنّ فسادا بهذا الحجم يحتاج إلى جهد استخباري "مركّز" يحفظه من أيّ تحرك شعبي ينظر إلى تجربة رائدة لدولة جارة ليحتذيَها ويُنمذجها ..

صفوة القول؛ إنّ دأب الأنظمة العربية الاستبدادية عبر التاريخ أن تحاول وقت الأزمات إعادة إنتاج نفسها تحت عنوان "الإصلاح"البراق وهو ما يجعل النخب المعارضة بين مطرقة القبول بترميم معالم النظام القائم و سندان الظهور بمظهر المعارض العبثي الذي لا يريد بالبلاد خيرا وغالبا ما يسقط البعض في فخ السلطة ويلعب من حيث لايدري -أو يدري- دورا محوريا في مسرحية "التغيير"المزعوم،وهو ما نقف عليه اليوم في الجزائر ونحن نرى أمل التخلص من نظام القفازات السوداء آخذا في التلاشي بسبب انخراط عدد من القوى السياسية المحسوبة على المعارضة في لعبة ترميم معالم النظام المتهالك نجد من بين هذه القوى جبهة القوى الاشتراكية "F.F.S"التي أطلقت مبادرة "الإجماع الوطني"التي مُنيت بالفشل،وهي مبادرة أقل ما يُقال عنها إنها خطوة في الاتجاه الخطأ لمعارضة تاريخيّة تميّعت أو مُيّعت منذ أن ارتأت خوض الانتخابات التشريعية الهزلية عام 2012 وربما قبل ذلك مع أفول النجم السياسي لزعيمه التاريخي"حسين آيت أحمد."..

---

[17]- كريستوف دوبوا وماري كريستين في كتاب Paris Alger une histoire passionnelle –باريس الدزائر ..العلاقة الحميمية-



شقيق الرئيس سعيد بوتفليقة الرجل القوي في الجزائر

التعاطي الجزائري المريب مع حملة وينو البترول

عندما نعلم أنّ الجزائر مستفيدة من معضلة الفساد في قطاع الطاقة نفهم مغزى التحرّك المريب للأذرع الإعلامية الاستخباريّة الجزائرية ووصفها لحملة وينو البترول (التونسية) بالمُغرضة والهادفة إلى بث الفتنة بين الجزائريين وزعزعة الاستقرار في بلادهم..
غنيّ عن البيان أنّ الدولة الجزائرية دولة ريعيّة تقتات من عائدات النفط والغاز ويعوزها "التنوع"الاقتصادي،ف97 بالمئة من موارد الموازنة متأتّية من القطاع النفطي وهو ما تسبّب في أزمة مالية حادة صاحبت تقهقر إيرادات النفط منتصف عام 2014 ..

وإنهاء الفساد في قطاع الطاقة في تونس سيتسبّب قطعا في خسائر للاقتصاد الجزائري المتهالك خاصة في ظلّ توجّه دول الاتحاد الأوروبي إلى الغاز الصخري الأمريكي بأسعاره "المنخفضة"، فحقل ميسكار للغاز الطبيعي والمحتلّ من قبَل "بريتش غاز" يُنتج 48 بالمئة من الإنتاج الوطني في حين أنّ دولتنا تركته هَملا ونهْبا للشركة البريطانية..!!
كما أسهمت السرقة "النفطيّة" المنظّمة في تزايد نسبة توريد الكهرباء من القطر الجزائري ، فحينما يكون احتياطي النفط عام 1980 مليار و800 مليون برميل وينزل إلى 416 مليون برميل فقط عام 1996 يمكننا أن نلامس حجم الفساد الذي نخر وينخر القطاع..!!
فضلا عن هذا وذاك علينا ألا نغفل عن دور عملاء فرنسا في الجزائر وتفانيهم في الدفاع عن مصالح أمّهم باريس وهو دور يرعاه ويؤمّه باقتدار نظام الجنرالات الساقط والمتساقط والغارق بدوره في الفساد في جميع القطاعات ولاسيما في قطاع الطاقة إلى درجة اضطُرّ معها في لحظة (ما) إلى ذرّ الرماد في العيون من خلال تقديم كبش فداء لامتصاص الضغوط فكانت "التضحية" بوزير الطاقة والمناجم شكيب خليل [شغل كذلك منصب مدير "سوناطراك"-الشركة الجزائريّة العموميّة للبترول-] ليقع بذلك التخلّص من أحد البيادق في سبيل الحفاظ على منظومة الفساد ،ولما كان ذلك كذلك من الطبيعي أن يخشى "حكّام" الجزائر حراكا شعبيًا يحرّك السكين في الجرح ويفتح ملفات لا يُراد لها أن تُفتح ،وهم يعلمون علم اليقين أنّ نجاح الثورة في تونس سيقضي (أو يكاد) على الفساد

المستشري في قطاع الطاقة ما يعني بدوره نهاية الارتزاق الجزائري الرسمي على حساب الشعب التونسي.



قيادات جزائرية للتنظيمات الإرهابية!

فلنرجع بالذاكرة إلى اعترافات وائل البوسعيدي[18] المتهم بالمشاركة في حوادث جندوبة الإرهابية إذ أدلى بجملة من الشهادات المهمة ،شهادات وجب الوقوف عندها طويلا ومليا ،حدّث البوسعيدي قال:

-معظم المرابطين بجبل الشعانبي جزائريون!

-القيادات جزائرية!

-الجزائريون يخططون فيما بينهم ولا يطلعون التونسيين على مخططاتهم!

-الجزائريون يريدون دق إسفين بيننا كتونسيين!

-الجزائريون يتمتعون بتمويلات مالية ضخمة تأتيهم من الجزائر!

وليس هذا فقط بل إنّ وزارة الداخلية نفسها أكّدت أنّ "الإرهابيين"المتحصّنين في الجبال ينشطون تحت إمرة قيادات جزائرية.. ولعلكم تتذكرون فضلا عن هذا وذاك تصريحات المرحوم فوزي بن مراد التي أشار فيها إلى أنّ منفّذي عملية اغتيال شكري بلعيد تمّت على يد 3 جزائريين جاؤوا من الجزائر وعادوا إليها.!

وفي سياق متصل انظروا إلى عدد ضباط المخابرات الذين يترددون على السفارة الجزائرية بتونس وستقفون على ارتفاع عددهم من 5 قبل الثورة إلى العشرات بعدها وهذا ليس كلامي بل كلام المعارض والدبلوماسي الجزائري السابق محمد العربي زيتوت "القريب" من دوائر أمنية ودبلوماسية في بلاده ،، وممّا يعزز الشكوك حقا عدم مبايعة ما يسمى تنظيم "عقبة بن نافع " المتمركز في الشعانبي لتنظيم الدولة الإسلامية رغم توالد المبايعات من تنظيمات اخرى ،، ففي رأينا يجب أن تحوم نقاط الاستفهام حول كل تنظيم يحمل ملصق "إسلاموي إرهابي"يتأخّر عن مبايعة البغدادي في الشام، إذ بات تنظيم القاعدة بتفريعاته المختلفة كيانا "هلاميا" بما يجعله أداة بيد أجهزة المخابرات التي تخترقه وتتوسّل باسمه وتتخفّى خلفه ..

---

[18]-اعترافات أدلى بها لقناة الوطنية الأولى يوم الجمعة 04 جويلية 2014.



وائل البوسعيدي

ولاشكّ أنّ صفحة"المارد الجزائري"الفايسبوكية التي "تتنبّأ" بشكل "مريب"بالعمليات الإرهابية التي تشهدها تونس تشكّل عامل تشكيك آخر يُضفي مصداقية على ما ذكرته صحيفة "إل فوغليو"الإيطالية في مقال مثير منشور في أوت 2015 أكّد فيه كاتبه "بيو بمبا" وجود علاقات بين الاستخبارات الجزائريّة وزعماء كل من تنظيم القاعدة في الغرب الإسلامي والحركة من أجل الوحدة والجهاد في إفريقيا الغربية وأنصار، كما أكّد "بومبا" استغلال النظام الجزائري لمخيمات تندوف Tindouf[19] في صناعة الإرهاب والتستّر على المتطرّفين الصحراويين والإسلاميين ..

ونحن نتحدّث عن تورط جزائري محتمل في صناعة الإرهاب في تونس لا نملك إلّا أن نشير إلى اعترافات ضابط الاستخبارت الجزائرية كريم مولاي لموقع "قدس بريس"الذي نقل عنه قوله :"لقد أمروني باختراق السفارات الأجنبية في الجزائر، وخصوصا السفارات المغربية والليبية والفرنسية والإندونيسية والتونسية(...)"..

[19]- مخيمات مدينة تندوف جنوب غرب الجزائر أنشأتها جبهة البوليساريو بدعم من النظام الجزائري في سبعينيات القرن العشرين وتم تخصيصها لآلاف الصحراويين المغاربة (سكان الصحراء الغربية) الذين تمّ جلب معظمهم ومنحهم صفة"لاجئين"موزعين على أربع مخيمات يقطنها 80 ألف صحراوي حسب إحصاءات منظمات دولية ،وتؤكّد تقارير حقوقية دورية صعوبة الوضع الإنساني الذي يعيشه السكان هناك في عمق الصحراء الجزائرية.



ضابط المخابرات المنشق كريم مولاي صاحب الاعترافات المدوّية

وعندما يحذّر وزير الداخلية الجزائري نور الدين بدوي بمناسبة ودونها من خطر الجماعات المتطرفة ثمّ نراه يسمح لزعيم الجيش الإسلامي للإنقاذ سابقا مدني مزراق بعقد اجتماع حاشد في مستغانم لتأسيس حزبه الجديد الجبهة الجزائرية للمصالحة والانقاذ نُدرك أنّ الرجل يتصرّف على أساس ما يعلمه علم اليقين من أنّ "الإرهاب" في جزء كبير منه هو صناعة "رسمية"وأنّ "المتطرّفين"ليسوا بتلك الخطورة التي يحاول نظامه إقناع الشعب الجزائري بها ..

البعد الإقليمي والدولي للتورط الجزائري "المفترض"

لن نعود إلى سرد الأسباب والعوامل التي تدفع النظام الجزائري إلى خلق بؤرة توتر في تونس ..نضيف فقط نقطة واحدة تتعلّق بالبعد الدولي والإقليمي ،فنظام الجنرالات في الجزائر مدعوم غربيا من قبل فرنسا وخاصة الولايات المتحدة-رغم أن البعض يولي اهتماما خاصا بالطرف الفرنسي-،فالأمريكيون يبحثون عن موطئ قدم في منطقة الساحل والصحراء ومن هنا تقاطع المصالح بين الطرفين :طرف يرمي إلى الحفاظ على كيانه وعنفوانه وطرف يريد وجودا فعليا مباشرا في المنطقة مستندا إلى عنوان "الشراكة الاستراتيجية"[20] ..فالقيادة الأمريكية لإفريقيا "أفريكوم"تريد أن تنقل مركز القيادة من شتوتغارت بألمانيا على دولة إفريقية يؤكّد محللون أن تونس مرشحة بقوة لتستقبل غرفة العمليات المركزية للقيادة العسكرية الأمريكيّة المقاتلة.

ولا شكّ أن الارتباط الاقتصادي الوثيق بين الولايات المتحدة والجزائر يجعل الأخيرة تابعا للعملاق الأمريكي بشكل أو بآخر ولا يمكن فصل أجندات القوة العظمى عن "التصرفات الإقليمية" للنظام الجزائري ، وحسبنا أن نشير في هذا السياق إلى أنّ الشخصية السياسية الأمريكية النافذة "روبير اليسون"يرأس مجموعة شركات تنقيب عن البترول داخل الجزائر ، كما أنّ 97 بالمئة من الصادرات الموجهة إلى الولايات المتحدة تتّصل بقطاع النفط ..

كما يقوم نموذج الأزمة المالية MALI دليلا على تبعية القرار السياسي الجزائري لفرنسا التي استخدمت الجزائريين كمخلب قط لتأمين منطقة نفوذ كلاسيكية تضم كلا من مالي والنيجر وموريتانيا وموريتانيا وبوركينا فاسو والتشاد،إذ لم يكتف جنرالات الجزائر بفتح

[20]- تمّ إرساء اللبنة الأولى من الشراكة الاستراتيجية أو ما يُسمّى "الحوار الاستراتيجي"بين الجزائر وواشنطن عام 2012 من واشنطن ليقع المرور إلى المرحلة الثانية في الجزائر عام 2014 عندما تمّ رفع "التواصل الاستراتيجي"إلى مستوى وزيريْ الخارجية.

الأجواء للطائرات الفرنسية بل أقدمت على التدخل العسكري البري لمعاضدة جهود الفرنسيين وتغذية أطماعهم في الثروات الهائلة التي يرقد عليها شمال مالي من نفط ويورانيوم وغير ذلك كثير، وبطبيعة الحال لا يمكن فصل التحرك الفرنسي عن الرؤية الأمريكية فهو يدخل لامحالة في نطاق ترتيبات جيواستراتيجية مع واشنطن أجبرت الفرنسيين على العودة إلى إحدى تطبيقات سياسة إفريقيا-فرنسا التي بشّر هولاند بنهايتها في شهر أكتوبر 2011 [21]

..

[21]- مركز الجزيرة للدراسات -"التدخل الفرنسي في مالي : الأسباب والمآلات"-.

هل تراجعت الجزائر عن سياستها التخريبية "المفترضة"؟

تبقى الغاية الاساسية هي مجرّد "تعطيل"المسار الانتقالي والتشويش عليه عبر محاولة تطبيق معنى [ما] من سياسة "حافة الهاوية" أي العمل قدر الوسع على عدم وصول الجار التونسي إلى حالة من "الفوضى المفتوحة" العصية عن الضبط والسيطرة،، ،،كما لا يفوتنا في هذا السياق أن نقول إنّ الأيادي الجزائرية بدأت تُرفع على نحو ما عن تونس نظرا لتعاظم المخاطر الأمنية على الحدود الليبيّة واستشعار وجود مخطط غربي خفي يستهدف وحدة الأراضي الجزائرية رغم ما تبديه واشنطن من حرص على التنسيق الإقليمي مع نظام الجنرالات في الجزائر، ولاسيما مع تتالي التصريحات المثيرة للريبة التي يطلقها ساسة غربيون على غرار التصريح الأخير للرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي ، لذلك تحدّث هذا المقال عن احتمال تورط النظام الجزائري في صناعة الإرهاب في تونس (في وقت ما) ولا يعني ذلك أنّها مستمرة على النهج نفسه ، وربما لحظتم أنّنا استنجدنا بأمثلة قديمة نسبيا ولم نأت على ذكر العمليات الإرهابية الأخيرة ترجيحا منّا أنّ هناك تعديلا [ما] قد طرأ على توجهات السياسة الجزائرية تجاه الحالة التونسية ، في ظل تحركات دبلوماسية تونسية مريبة مع الجانب الأمريكي وفي خضمّ حرب المواقع المستعرة في أعلى هرم السلطة في الجزائر:

- التحركات الدبلوماسيّة التونسية المريبة:

بدأ التوجّس الجزائري من "التقارب"التونسي الأمريكي منذ شهر ماي 2015 عندما شدّ الباجي قائد السبسي الرحال إلى واشنطن حيث أعلن أوباما اعتزام بلاده منح تونس صفة الشريك الرئيس غير العضو بالناتو ، وتفاقم قلق الجزائريين مع الإعلان الأمريكي الرسمي عن استكمال إجراءات استقطاب الجار الشرقي في الدائرة الواسعة لحلف شمال الأطلسي لتلحق بهذا الوضع الجديد على المغرب الجار الغربي "اللدود"، ورغم غياب أي طابع عسكري خطير لهذا التحول العلائقي بين تونس والولايات المتحدة إلا أنّ النظام الجزائري أبدى انزعاجا ملحوظا من خطوة اعتبرها تمهيدا لاتفاقيات خطيرة تهدف إلى زرع

قاعدة عسكرية أمريكية لتطويق الجزائر تحت عنوان مقاومة الإرهاب "الليبي"، فكما هو معلوم فإنّ منح بلادنا صفة الشريك غير العضو للناتو يعطينا أولوية(ما)على صعيد الاستفادة من المخزون الاستراتيجي العسكري الأمريكي مع الحصول على مساعدات لوجستية متقدّمة لتلتحق بذلك ب(5) دول عربية أخرى هي مصر والمغرب والبحرين والأردن والكويت استفادت كلها من هذه الصفة ، لكن ما يجب أن نقوله أيضا هو أنّ هذا الوضع على مزاياه "البسيطة" الظاهرة هو إجراء للاستهلاك الإعلامي والشعبي لجأ إليه الأمريكيون لعلّه يُعفيهم من تقديم مساعدات ذات جدوى وأهمية حقيقيّة، لكن خطورة الوضع التونسي الجديد على خارطة الناتو تكمن في إمكانية أن تكون فعلا مجرّد نقطة على خط زمني متصاعد نحو "تنازلات"عسكرية أكثر مفصلية ، وما يعزز هذه المقاربة هو توقيع مذكرة التفاهم الشهيرة بين رجل القصر محسن مرزوق ووزير الخارجية الأمريكي جون كيري والمذكرة هي وثيقة تتّسم بطابع تعميمي وتكثيفي بذكر مبادئ عامة للتعاون كما تعدّد مجالاته ، ووفقا لما رشح من معلومات فإنّ الاتفاق الذي لا يرتقي إلى مرتبة المعاهدة الدوليبة حتى يحتاج إلى مصادقة برلمانية تضمّن توصيات بتأطير الشراكة الاستراتيجية بعيدة المدى بين البلدين في جميع المجالات بما فيها الجانب الأمني والعسكري ، وإرساء تعاون أكثر صلابة وتنوعا بين تونس وواشنطن، لكنّ اللافت حقا في مذكرة التفاهم المثيرة للجدل هو تضمّنها عبارة:" التزام الولايات المتحدة الأمريكية دعم القدرات الأمنية والدفاعية لتونس"،،السؤال الذي شغل الجميع ولاسيما الجزائريين هو ؛ كيف ستدعم الولايات المتحدة القدرات الأمينة والعسكرية لتونس؟؟ !!،، لاشكّ أنّ احتمال إقامة قاعدة عسكرية أمريكية على الأراضي التونسية من المفكَّر فيه جزائريا ، فالنظام الجزائري الذي أَلِف التحكم عن بعد لا يرضى –أو هو يريد أن يبدوَ كمن لا يرضى- بالتحرّش بسيادة الدولة الجزائرية بشكل فجّ حتى عبر نشر قواعد لطائرات دون طيار للتجسس قرب حدودها ، وقد -قيل- إنّ الجزائر سبق أن رفضت طلبا أمريكيا يقضي بإنشاء قاعدة عسكرية جنوب البلاد في إطار رؤية استراتيجية للأفريكوم ما جعل البوصلة تتّجه في ما بعد نحو الجار التونسي "المكشوف"أمنيا والذي تحكمه طُغمة "تجمّعية" يمكنها أن تفعل كل شيء من أجل البقاء في السلطة ووأد الثورة ..



مرزوق يوقّع مذكرة تفاهم مع وزير الخاريجة الأمريكي جون كيري في واشنطن

- حرب المواقع في أعلى هرم السلطة في الجزائر:

منذ عامين تقريبا بدأنا نستشعر "حراكا"سياسيا مريبا في الجزائر ، في ما يمكن اعتباره استعدادا لمرحلة ما بعد بوتفليقة خاصة أن الرجل مصاب بالسرطان على ما يبدو[22] ، وكان تصريح رئيس الحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطنيFLN) عمار سعداني عام 2014 إعلانا مدوّيا عن هذا التفاعل السلطوي الحاد إذ عمد إلى القول :" لقد أخل جهاز "الاستعلامات والأمن" DRS، المخابرات، بواجباته في حماية الرئيس بوضياف، والذي تم اغتياله في العام 1992 على يد أحد صف ضابط في "مجموعة التدخل الخاصة" التابعة للجيش، وكان ينبغي على "توفيق" أن يستقيل بعد ذلك الفشل".ولم يكن ذلك التصريح الصدامي الأولمن نوعه من هذا الوجه القيادي البارز بل كان قد أصدع بكلمات مدوية بحق "مدين"ذات يوم من شهر أكتوبر 2013 ، وما فتئ الصراع على السلطة منذ ذلك الحين يحتدّ بين الجنرالات في نظام يحكمه فعليا شخصان هما سعيد بوتفليقة وقايد صالح فيما اهتزّ

[22]- حسب وثيقة سربها موقع " ويكيليكس"عام 2012 أكّد الوزير الجزائري السابق والطبيب سعيد السعدي أنّ الرئيس الجزائري بوتفليقة يعاني من سرطان المعدة.

دور "توفيق"-76 سنة- كثيرا بعد أن خسر الكثير من صلاحياته العسكرية "السريالية"إذ تؤكّد صحيفة "LE FIGARO "الفرنسية[23] أنّ الرجل لم يبق له سوى جهاز "مكافحة التجسّس" (ما يعادل جهاز "دي إس تي" الفرنسي السابق)، وجهاز "الإستخبارات الخارجية" (ما يعادل جهاز "دي جي إس أو" الفرنسي)، و"كوماندوس مكافحة الإرهاب،وعلى ما يبدو فإنّ بقاءه في البنية العسكرية الجزائرية هو مسألة وقت لا غير قبل كنسه بعد تقليم أظافر من يشايعونه ويدينون له بالولاء داخل الجيش وربما في هذا الإطار تندرج الإقالات الثلاث الأخيرة (جويلية 2015) حيث تمّ الاستغناء عن خدمات 3 جنرالات هم علي بن داود مدير الأمن الداخلي بالمخابرات[24] وأحمد مولاي ملياني رئيس الحرس الجمهوري وجمال مجدوب رئيس الأمن الرئاسي فضلا عن شخصيات أمنية قيادية أخرى ، و يبدو أنّ ما حدث في قصر الزرالدة الرئاسي يوم عيد الفطر[25] له علاقة ما بصراع القمة هذا التعتيم الإعلامي الرسمي حول تفاصيل الواقعة يجعلنا نرجّح ذلك !..

هذا التفاعل الهدّام داخل النظام العسكري الجزائري يمكن أن يكون قد قلّص من حجم الدور الجزائري في صناعة الإرهاب في تونس باعتبار أولوية ترتيب البيت الداخلي استعدادا لأفول نجم بوتفليقة خاصة مع تصاعد المخاطر الخارجية وغياب الثقة –الكاملة- في التحركات الأمريكية في المنطقة التي يُنظر إليها جديا على أنّها تهدف إلى تقسيم الجزائر باستغلال العصبيات القبلية والعرقية فيها ،فضلا عن توظيف الوضع الجيوبوليتيكي الصعب الذي يلخّصه د. بوحنيه قوي في 5 معضلات كبرى[26] هي:

- صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة؛
- ضعف في الهوية وتنامي الصراعات الإثنية،
- لبنى الاقتصادية الهشة "وهو ما سيشكل تهديدات صلبة وليّنة يمكن تصديرها للجزائر"؛

[23]- نقلاً عن مقال "دون توقيع" نشرته "LE FIGARO الفيغارو" الفرنسية.
[24]- هناك محاولات متضاربة حول حقيقة إقالة داود.
[25]- سُمع إطلاق نار كثيف داخل القصر الرئاسي فجر يوم عيد الفطر (2015).
[26]- د.بوحنيه قوي -استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي –مركز الجزيرة للدراسات-.

- ضعف الأداء السياسي؛ إذ سجلت لحد الآن ست انقلابات في كل من موريتانيا، ومالي والنيجر؛
- انتشار لجميع أشكال الجريمة وأنواع الأشكال الجديدة للعنف البنيوي.

.. لكنّ ما تقدّم من توصيف قد يعود بالوبال على الشعب الجزائري لأنّ الجنرالات عوّدونا "(...) أن ينهبوا إذا اتّفقوا وأن يزرعوا الرعب إذا ما اختلفوا"[27] ..

[27]- عبارة للمعارض الجزائري محمد العربي زيتوت.

خاتمة

لاشكّ أنّ تونس مابعد الثورة صارت قبلة الدوائر الاستخبارية الغربية التي تتصارع على رسم ملامح مستقبلها وتحويل وجهة ثورتها بما يخدم أو على الأقل بما لا يتعارض مع مصالحها ، ولمّا كان ذلك كذلك علينا أن نقطع مع التفكير السياسي القطيعي الذي يتعامل مع الاحتمالات النظرية بانتقائية انفعالية تتّكئ على علاقات الشعوب ولا تنظر إلى سياسات الأنظمة وميكيافليتها ..

مفكّرون كثُر دأبوا على الحديث عن عقيدة أمنية جزائرية قائمة على مبادئ حسن الجوار وعدم التدخّل في شؤون الآخرين[28] فيما يفنّد الواقع هذا التقعيد المثالي غير المؤسَّس ، وعلى سبيل المثال لا الحصر يكشف الصحفي محمد سيفاوي في كتابه المثير: "القصة السرية للجزائر المستقلة"[29] العلاقات السرية لجهاز المخابرات العسكرية الجزائري (الذي صار بعد عام 1990 يحمل اسم جهاز المخابرات والأمن) بمنظمة إيتا الباسكية والعصابات المافيوزية في فرنسا ، كما حشر جنرالات الجزائر أنوفهم في الصومال وقد كشفت واقعة إسقاط طائرة عسكرية جزائرية عام 2007 ذلك التدخل[30] ..

وما يؤسفنا حقا هو الوقوع "المفترض" للقيادة السياسية التونسية في فخّ الحسابات السياسوية والحزبوية التي تمنعها من إعلان شكوكها (أو يقينها) بتورط النظام الجزائري في زرع الخوف وبذْر الرعب بين التونسيين ، وهو ترجيح يجعلنا نرجو ونأمل ونتوق إلى رؤية

[28]- راجع مثلا دراسة د.بوحنيه قوي -استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي الصادرة عن مركز الجزيرة للدراسات.

[29]- كتاب "القصة السرية للجزائر المستقلة" للكاتب محمد سيفاوي صادر عن دار نشر فرنسية"نوفو موند **Nouveau Monde**"

[30]- كشفت صحيفة"الشرق الأوسط"اللندنية في عددها الصادر يوم 09 مارس 2007 أنّ "حركة المقاومة الشعبية في بلاد الهجرتين"قد أعلنت مسؤوليتها عن استهداف الطائرة الجزائرية ..

سلطة شرعية وطنية وقوية تمسك بزمام الأمور يوما ما لتصارح شعبها وتجابه التحديات الجسام التي تواجهه ولا تتآمر عليه أو تتواطؤ ضدّه !..

ختاما نقول ،، قد تكون الجزائر متورطة فعلا في صناعة الإرهاب وربما لا تكون كذلك ، لكن يبقى الأهم ألا نتمترس دوغمائيا خلف موقف التبرئة والتنزيه مستندين إلى مقولات ماضويّة عن النضال المشترك واختلاط الدماء وما إلى ذلك من كلام منمّق ينمّ عن أخلاقويّة طوباوية لا مكان لها على مسرح العلاقات الدولية ،فالسياسة تقوم على سوء الظن وافتراض المكيدة، ولمّا كان ذلك كذلك ارتأينا هجر خطاب الدبلوماسية المهادن آملين في تأصيل رؤية موضوعية لإرهاب "زئبقي"لا نكاد نمسكه حتى يُفلت من جديد ..

المصادر والمراجع

- العياشي عنصر –التعددية السياسية في الجزائر:الخلفية العامة لعملية الانفتاح السياسي-1999.-

- بوحنيه قوي -استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي –مركز الجزيرة للدراسات-جوان 2012.

- حبيب سويديّة "الحرب القذرة" ورد للطباعة والنشر والتوزيع-سوريا،الطبعة الأولى 2003 – ترجمة روز مخلوف.-

- خالد نزار__ مذكرات الجنرال خالد نزار - الطبعة الفرنسية-.

-كريستوف دوبوا وماري كريستين في كتاب Paris Alger une histoire passionnelle –باريس الدزائر ..العلاقة الحميمية-

- مركز الجزيرة للدراسات -"التدخل الفرنسي في مالي : الأسباب والمآلات"-.

- محمد سيفاوي كتاب "القصة السرية للجزائر المستقلة" - عن دار نشر فرنسية"نوفو موند"Nouveau Monde

- نصر الله يوس بالتعاون مع سليمة ملاح "من قتل في بن طلحة" ترجمة ميشيل خوري.

الفهرس

الصفحة الرسمية للكاتب على الفايسبوك:

الكاتب السياسي صابر النفزاوي